

من الوزير الأول  
إلى  
السادة الوزراء وكتاب الدولة

الموضوع : حول المناولة في الإدارة والمنشآت والمؤسسات العمومية.

المرجع : - الأمر عدد 49 لسنة 1996 المؤرخ في 16 جانفي 1996.

- المنشور عدد 8 المؤرخ في 9 فيري 1996.

\* \* \* \*

أمّا بعد ففي إطار ضبط محتوى مخطّطات تأهيل الإدارة نصّ الأمر والمنشور المشار إليهما أعلاه في البند السابع على إمكانية تحويل بعض الأنشطة إلى القطاع الخاص وذلك عن طريق المناولة على أن تتم دراسة الجدوى من هذه العملية بمقارنة الجودة والتكلفة بالتّحسين المرتقب في نوعية الخدمات المسداة وأن تتم برمجة الإنجاز وإبرام عقود المناولة الخاصة بكلّ عملية.

وقد لجأت في هذا الإطار بعض الإدارات وبعض المنشآت والمؤسسات العمومية إلى التعاقد المباشر مع شركات مناولة لإنجاز بعض الأشغال والخدمات.

وسعياً إلى تنظيم هذه العملية، الرّجاء من السّادة الوزراء وكتاب الدولة دعوة الإدارات والمنشآت والمؤسسات العمومية الخاضعة لإشرافهم إلى العمل بالإجراءات التالية :

- القيام بدعوة إلى المنافسة في أوسع نطاق لإختيار الشركة المزمع التعاقد معها،

- الحرص على أن يكون التعاقد للقيام بأشغال مضبوطة وواضحة،

- التّنصيص على أن تكون الأشغال لمدة معينة قابلة للتّجديد،

- التّعامل مع الشّركات الّتي تنتمي إلى القطاع المنظّم دون سواها وذلك بالتّأكّد من تسجيلها بالسجلّ التجاري وإنخراطها بالصندوق القومي للضّمان الاجتماعي وقيامها بالتّصريح بأعوانها لديه ودفعها لمختلف الأداءات المستوجبة لفائدة الدّولة.

ونظرا إلى أهميّة الموضوع، الرّجاء من السّادة الوزراء وكتّاب الدّولة السّهر على احترام تنفيذ هذه الإجراءات بكامل الحزم والدقّة اللّازمين

والسلام

الإمضاء: حامد القوي